سلسلة أوراق: دراسات حالة عن التغيرات الدولية وتأثيراها على المنطقة العربية

تونس

نصاف براهمي

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org

Tel: +96176386477 **Mail:** info@afalebanon.org

Facebook: @AFAlternatives **Twitter:** AFAlternatives

Youtube: AFAlternatives **Skype:** arab.forum.for.alternatives

دراسة حالة صعود اليمين في تونس

نصاف براهمي

باحثة في منتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح.

ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

هذه الأوراق نتاج ورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة المجتمع المفتوح.

الورقة تعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة.

المقدمة

بعد ثورة2011 في تونس، التي نادت خاصةً بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي وطالب فيها الشباب الثائر بالعدالة الاجتماعية والكرامة والحرية وكان توجه الجماهير المحتجة يساريًا بالأساس، انحرف المسار باتجاه اليمين بعد الانتخابات التشريعية الأولى التي تُوّجت بفوز الحزب الإسلامي "حركة النهضة" بالأغلبية في المجلس التأسيسي وإثر موجات عنف سياسي واغتيالات عصفت بالبلاد وكادت تقوّض مسيرة الانتقال الديمقراطي برمته صعد الحزب اليميني الليبرالي "نداء تونس" في الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2014، ولكن على الرغم من هذا الفوز، فإنه لم يحكم البلاد بمعزل عن الحركة الإسلامية التي احتلت المرتبة الثانية في الانتخابات وأصبح الحكم توافقيًا في تونس في ظاهره بين توجّهين مختلفين، الأول إسلامي والثاني علماني وفي حقيقته توجّه يميني واحد له وجه حداثي ووجه غير حداثي أو محافظ كي لا نقول رجعيًا.

لم تجد مطالب الشعب التونسي أي صدى لدى هذه الأحزاب اليمينية التي تبوأت الحكم بعد ثورته، بل إنها أصبحت وسيلة في أيدي صندوق النقد الدولي والجهات المانحة لتنفيذ سياساتهم التقشفية ووقع تعويم الدينار التونسي، وارتفعت نسبة البطالة وغلَت المعيشة وكان الشغل الشاغل لهذه الأحزاب المسألة الأمنية والحرب على الإرهاب والحفاظ على هيبة الدولة حسب تعبير الرئيس الحالي الباجي قايد السبسي.

إذًا، ماهي الظروف التي أحاطت بصعود اليمين في تونس بنسختيه الدينية والعلمانية؟ وما هي آثار هذا الصعود؟

تجدر الإشارة أوّلاً أنه وقع استعمال مصطلح اليمين العلماني باعتبار استعمال المصطلح في تونس لتعريف "نداء تونس" مقارنةً بالحزب الإسلامي "حركة النهضة"، فقد ساد هذا المصطلح للتعبير عن الانقسام الحاصل في النخبة السياسية وفي المجتمع ككل بين الإسلاميين والعلمانيين ولا يعني هذا بالضرورة تبنّي حزب "نداء تونس" منهجَ العلمانية التي تعني التخلص من كل ما هو ديني لاهوتي وتحكيم العقلانية والعلم في مختلف أمور الدولة أو كما يقول المفكر المغربي محمد أركون"العلمنة كما نفهمها تتركز في مجابهة السلطات الدينية التي تخنق حرية التفكير في الإنسان ووسائل تحقيق هذه الحرية"، بل إنها تسمية تميّزه فقط عن الإسلاميين في تونس.

لا يجب إغفال الجانب الاقتصادي لكلا الحزبين، فقد ارتكزت البرامج الاقتصادية سواءً لحزب "نداء تونس" ومن قبله لـ "حركة النهضة" على اعتماد تونس مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية تهدف إلى إعطاء ديناميكية أكبر لآليات السوق وتشجيع المبادرة الخاصة وذلك عن طريق تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وإقرار التنزيل من قيمة الدينار التونسي تنفيذًا لتعليمات صندوق النقد الدولي مع تخلّي الدولة على أنشطة ومؤسسات عدّة لفائدة القطاع الخاص.

تم اعتماد مصطلح اليمين وليس اليمين الشعبوي لأنّ أهم سمتين لليمين الشعبوي هما الحديث باسم الجماهير وانتقاد السياسة باعتبارها أداة للتكسب والفساد، ويتّسم الشعبيون بأنهم معادون للتعددية. "الشعبيون يدّعون أنهم هم، وهم فقط، يمثلون الشعب".[1] بناءً عليه، لا يمكن وصف حركة النهضة ونداء تونس باليمين الشعبوي رغم وجود بعض الخطابات الشعبوية أحيانًا من طرف بعض أعضاء وقيادات الحزبين.

[1] Jan-Werner Muller, "What Is Populism?" Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 2016.

ستتم الإجابة على هذه الإشكالية البحثية من خلال أربعة أقسام، يتناول الأول اليمين الديني والثاني اليمين العلماني، ثم القسم الثالث مخصّص لفترة التحالف بين اليمينين، والقسم الرابع يتعلق بمواقف اليمين في تونس بشقيه من قضايا المنطقة العربية.

أوّلاً: اليمين الديني

1. السياق العام لصعود "حركة النهضة"

في جوان/يونيو 1981 أعلنت "حركة الاتجاه الإسلامي" رسميًّا تأسيسها من أجل بعث الشخصية الإسلامية لتونس، وقد استطاعت الحركة التواجد في المجتمع من خلال التجمع في المساجد. ولم يعارض الحزب الدستوري الحاكم هذ النشاط بل حاول استغلال "حركة الاتجاه الإسلامي" في الجامعات ضد التيارات اليسارية، بعد ذلك غيّرت الحركة اسمها إلى "حزب النهضة"، وقد اعترفت الحركة في بيانها التأسيسي بموقفها المؤيد للديمقراطية وتداول السطلة، وسُمح لهم بمزاولة بعض النشاطات تمثل إصدار مجلة "المعرفة"، ولكن لم يُسمح لهم بالتحوّل إلى حزب شرعي، وتمّت الإطاحة بهم واتهامهم بالتحضير لانقلاب على السلطة.

ومع تأسيس التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين رسميًّا عام 1982 على يد المرشد الخامس للجماعة مصطفى مشهور، انخرطت "حركة النهضة" وأصبحت عضوًا ناشطًا في التنظيم يمثّلها راشد الغنوشي، الذي عاد إلى تونس بعد ثورة 2011 من منفاه في لندن.

تعتبر "حركة النهضة" ذات توجه ديني في الجانب الاجتماعي، إلى جانب دعم معتدل للّيبرالية الاقتصادية. ترفض الحركة أن يكون الإسلام السياسي الراديكالي شكلاً من أشكال الحكم في تونس حسب راشد الغنوشي الذي يرى في حزب "العدالة والتنمية" التركي نموذجًا يحتذى به.

هناك خلاف داخل الحركة، برز خاصّةً بعد التغيرات التي حصلت في المشهد السياسي التونسي، بين المحافظين من جهة ويتمثل هؤلاء في "جيل السجون" الذين يلومون الحركة على تموقعها السياسي اليوم والتوافق مع "نداء تونس"، والإصلاحيين يتزعمهم راشد الغنوشي و"جيل المهجر" والذين يدافعون عن الانتقال بالحركة من حزب ديني يميني إلى حزب وسطي محافظ والتحالف مع المنظومة القديمة من أجل ضمان استقرار عملية الاندماج.

حرصت "حركة النهضة" على تقديم نفسها أثناء الحملة الانتخابية على أنها حزب مدني وليس دينيًّا، وبالتالي فهي لن تفرض أي معتقدات دينية على العلمانيين التونسيين، وقدمت الحركة نفسها بصفتها حركة سياسية مدنية معتدلة ذات مرجعية إسلامية فقط بل ولم يتضمّن برنامجها الانتخابي أي إشارة إلى شعار الإسلاميين بأن "الإسلام هو الحل"، كما لم يقع التنصيص على تطبيق للشريعة الإسلامية أو أي حديث عن دولة الخلافة، بل إن "حركة النهضة" أكدت في برنامجها مدنية الدولة والنظام الديمقراطي، وتبنّت منظومة حقوق الإنسان بل وحقوق المرأة ومكتسباتها.[2]

[2] البرنامج الانتخابي لحزب "حركة النهضة" لعام 2014 الموقع الرسمي للحزب
http://www.ennahdha.tn/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-2014

أصبحت "حركة النهضة" من أبرز وأهم الفاعلين السياسيين في المشهد التونسي، وحصلت في الانتخابات التشريعية الأولى، أي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر/ تشرين الأول 2011 على المركز الأول بـ89 من أصل217 وقادت الحكومة الانتقالية المنتخبة مع حزبي "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات".

تعتبر "حركة النهضة" من الأحزاب المنتمية إلى تيار الإسلام السياسي التي تمكّنت من تطوير نمط ممارساتها السياسية واستطاعت أن تتكيف مع التحوّلات السياسية التي شهدتها تونس، وبالتالي فقد حافظت على موقع مركزي ضمن المشهد الحزبي التونسي.

2. خريطة الأحزاب السياسية

إثر انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بدأت تتشكل ملامح المشهد السياسي التونسي الجديد الذي تميز بهيمنة حزب "حركة النهضة" التي عززت هذه الهيمنة في البرلمان من خلال التحالف الذي قامت به، وفي المقابل فإن ما كان يميز المعارضة في تلك الفترة تشتّتها، فهي عبارة عن فسيفساء من الأحزاب المختلفة أيديولوجيًّا والضعيفة على مستوى تمثيلها في المجلس الوطني التأسيسي وكذلك في المجتمع التونسي.

منذ بداية شهر يونيو 2012، أي مع إعلان الباجي قائد السبسي تأسيسه حزب "نداء تونس"، بدأت تتشكل قوى المعارضة التي قد تنافس الترويكا الحاكمة وبالتحديد "حركة النهضة" باعتبارها صاحبة الأغلبية في هذا التحالف وقد جاء هذا الحزب لتعديل كفة الميزان السياسي وإنهاء نظام القطب الواحد.

اتسمت العلاقة في بداية المشوار بين "حركة النهضة" و"حزب النداء" بالتنافر والتنافس، وعند إعلان تأسيس حزبه الجديد صرّح الباجي قائد السبسي أن "حركة النهضة" ومشروعه السياسي، يقصد "حزب النداء" "خطان متوازيان لا يلتقيان أبدًا."[3]

إثر تأسيس حزب "نداء تونس "تنامى الاستقطاب الثنائي بينه وبين "حركة النهضة" ما دفع الأحزاب القومية واليسارية إلى التنظم بدورها وتشكيل جبهة موحدة هي "الجبهة الشعبية" في 7 تشرين الأول/ أكتوبر2012 لتضم حزب العمال، وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، الوطنيون الديمقراطيون، حزب النضال التقدمي، حزب الطليعة العربي الديمقراطي، حركة البعث بتونس، رابطة اليسار العمالي، حزب تونس الخضراء، الجبهة الشعبية الوحدوية، الحزب الشعبي للحرية والتقدّم، حزب القطب وأخيرًا التيّار الشعبي.

3.تأثير التحالفات الإقليمية والدولية على "حركة النهضة"

تجدر الإشارة بدايةً إلى أنه كان لما شهدته مصر من احتجاجات في 30 يونيو 2013 التي أزاحت أول رئيس مصري منتخب عن السلطة محمد مرسي ما أدى إلى صعود العسكر إلى الحكم في يوليو/ تموز 2013 انعكاسات كبيرة على المشهد السياسي التونسي الذي عرف بدوره حالة انقسام إزاء التغييرات الحاصلة في مصر.

[3] موقع نواه مقال بعنوان "الباجي قائد السبسي ليس رئيسا لكل التونسيين" صادر في 25 أيلول/ سبتمبر 2017
https://bit.ly/2KwQoMY

وذهب عدد من السياسيين إلى تأييد هذا التغيير معتبرين أنه تصحيحٌ لمسار الثورة، وهو موقف حزب "نداء تونس" وكذلك "الجبهة الشعبية"، وهناك من اعتبره انقلابًا على الشرعية، وهو موقف "حركة النهضة".

هذا التغيير الإقليمي كان له تأثير مباشر على المسار التونسي للانتقال الديمقراطي بسبب ارتباط حزب "حركة النهضة" بالتنظيم العالمي للإخوان الذين سقطوا بل وتم تصنيف التنظيم إرهابيًّا من قبل القضاء المصري.

إن التحوّلات المتعددة التي عرفها المشهد السياسي في تونس، خاصةً بسبب العنف والاغتيالات السياسية، وإقليميًّا في مصر خاصّة هي التي فرضت على الإسلاميين في تونس القيام بمراجعات لمنهجهم وخطابهم الإيديولوجي. غير أن جلّ قيادات "النهضة" تعتبر هذا التحول لم يكن تحت أي ضغوط داخلية أو خارجية وأن الأمر جاء في إطار التطور الطبيعي استجابةً للتحولات التي أحدثتها الثورة على المشهد السياسي في تونس وعلى بنية الدولة التي أُصبحت منفتحة ومتصالحة مع هوية البلاد فحركة النهضة تحوّلت من حركة احتجاج إلى حركة دعم ومناصرة للدولة.

من الواضح أن لحزب "حركة النهضة" قدرة كبيرة ظاهريًّا على التكيف السياسي وتجاوز خطابها الأصولي، ففي إحدى الحوارات الصحافية لراشد الغنوشي أقرّ زعيم الحركة بمثل هذه التحولات المركزية قائلاً "لم نعد اليوم في قطيعة مع الدولة، ومشروعنا لم يعد نسفها وإحلال دولة أخرى محلها"،[4] مضيفًا في السياق نفسه، "اليوم أصبحت فكرتنا إصلاحية، أي إصلاح ما هو موجود باعتبار أنه إثر الثورة ما هو موجود بات قابلاً للإصلاح"،[5] إذ أن منهج "حركة النهضة" كان صداميًّا وتحوّل إلى إصلاحي تماشيًا مع التغييرات التي حصلت في تونس.

ثانيًا: اليمين العلماني أو الحداثي:

1 أسباب الصعود وتأثيره على الخارطة السياسية في تونس

إثر فوز حركة النهضة في الانتخابات الأولى بعد الثورة انتشر العنف وتوالت الاضطرابات السياسية والأمنية، إضافةً إلى استمرار الأزمة الاقتصادية الخانقة التي دفعت الشباب إلى الخروج بادئ ذي بدء ضد النظام السابق إذ لم يتحسن مستوى المعيشة ولم تتراجع البطالة ولم يتقلص الفقر.

كل هذه الأسباب بالإضافة إلى عدم قبول جزء من الشعب التونسي نتائج الانتخابات الأولى واعتبار تونس حداثية مدنية ولا يمكن ان يكون الحكم فيها في يد حزب إسلامي هيأت الأرضية المناسبة أمام الباجي قائد السبسي ليصبح حامل لواء المشروع الحداثي في مواجهة المشروع المحافظ أو الإسلامي.

قد نعتبر تأسيس "نداء تونس" في تلك الفترة الزمنية من الانتقال الديمقراطي هو نتيجة موضوعية للفشل الذي عرفته كل الأحزاب الجديدة التي صعدت بعد الثورة وانخراطها كلها في الصراع الأيديولوجي تحت عنوان الصراع الإسلامي العلماني.

[4] موقع حقائق اونلاين حوار مع راشد الغنوشي بعنوان حركة النهضة لم يعد مشروعها نسف الدولة وأصبحت حركة زيتونية، https://bit.ly/31MEPXk

[5] المصدر السابق

وبالتوازي مع هذا الانقسام بين النخبة وكذلك الشارع التونسي برز واستقرّ فاعل جديد في المشهد الوطني سيصبح محور ومدار العملية السياسية برمّتها.

هذا الفاعل هو الإرهاب. ومنذ أيار/ مايو 2011، تاريخ أول مواجهة بين الجيش الوطني والجماعات "الإرهابية"،

تتالت العمليات، وقد شهدت تونس جملة من أحداث العنف السياسي وقد أحدثت جماعات متعدّدة لممارسته: مجموعات سلفية أو محسوبة على السلفية، روابط حماية الثورة وانتشرت مخازن السلاح والمجموعات القتالية مثل المجموعات المسلّحة بجبل الشعانبي المسؤولة عن قتل العديد من الجنود وإصابة جنود آخرين وأمنيين بجروح. كما وظّفت المساجد والشبكات الاجتماعية للدعوة إليه والتحريض عليه. بل أصبح التهديد بالقتل أمرًا عاديًّا.

وبلغ هذا العنف حدّ القتل والاغتيال السياسي الذي ذهب ضحيتهما، إلى جانب أعوان الأمن والعسكريين، البعض من المدنيين وفي مقدمتهم المعارضون لطفي نقض وشكري بلعيد ومحمد البراهمي.

لقد حشدت النخبة السياسية والثقافية كل إمكانياتها الإعلامية لمواجهة الإسلاميين، ما أدّى إلى انتشار مناخ من الصراع الأيديولوجي، وتحوّلت كل المنابر الإعلامية إلى ساحات حرب بين الاتجاهين، ومع بروز الإرهاب أصبح الكل يهاجم الكل ويتهمه بالتورط بشكل أو بآخر في المسؤولية عن ظهور الإرهاب وتفاقمه.

في هذا المناخ المعقد، نشأ حزب "نداء تونس" الذي "جمع خليطًا من "التجمعيين" (نسبةً إلى حزب بن علي المنحل، أي "التجمّع الدستوري الديموقراطي")، واليساريين القدامى و"رجال أعمال فاسدين" يبحثون عن الحماية تحت جبة الباجي قائد السبسي. شعار "نداء تونس" كان حماية النمط المجتمعي إلى الحدّ الذي جعله يُسمى من قبل معارضيه بـ " جماعة النمط"[6]

في هذا الصدد، يرى الباحث المصري جورج فهمي أنه"في كل الأحوال، فقد سمح تراجع كفاءة الدولة في كل من تونس ومصر والانهيار الذي تعرضت له تلك المؤسسات في كل من اليمن وسوريا وليبيا بصعود الخطاب اليميني واليمين الشعبوي الذي جعل من الحفاظ على مؤسسات الدولة وحمايتها من الفوضى ركيزة أساسية لخطابه."[7] وفي تونس ساند اليسار في إطار جبهة الإنقاذ بطريقة غير مباشرة صعود "نداء تونس" كحزب بديل لحركة "النهضة" الإسلامية.

2.تأثير التحالفات الإقليمية والدولية على قدراتهم

لا يمكن أن ينأ حزب "نداء تونس" بنفسه عن التطورات الداخلية والإقليمية التي تؤثر حتمًا فيه وفي عمله ونشاطه، فبالإضافة إلى عدة اضطرابات واحتجاجات داخلية لعل أهمها اعتصام الكامور في الجنوب التونسي، وهي حركة احتجاجية كبيرة حدثت ما بين أبريل/نيسان وجوان/يونيو 2017 وتم فيها تعطيل إمدادات البترول وقد اندلعت الاحتجاجات في الولاية للمطالبة بالتنمية والتشغيل والتوزيع العادل للثروات الطبيعية، هذه الاضطرابات اقترنت بتطورات إقليمية، أهمها أزمة الخليج، التي من الممكن اختزالها في قطع علاقات المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة ومصر مع قطر بعد اتهامهم لها بدعم الجماعات الإرهابية وتنظيم الإخوان المسلمين.

[6] فؤاد غربالي مقال بعنوان تونس هل تغير الإسلاميون موقع المراسل بتاريخ 27 اوت/اغسطس2018، https://bit.ly/2KxIv9X

[7] جورج فهمي "كيف صعد اليمين بنماذجه العربية المختلفة بعد 2011 رغم خطابالربيع العربي المطالب بالحقوق السياسية والاجتماعية للشعوب العربية؟"

"هذه التطورات بدورها جاءت بعد أيام عن القمة الأمريكية الإسلامية، التي أعلن فيها عن تغيير السياسات الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة وتبني إدارة الرئيس دونالد ترامب لتصور جديد يتقاطع مع تصور المحور الإماراتي–السعودي، القائم على معاداة التيارات الإسلامية أساسًا وإيران."[8]

ومن أهم الأطراف الخارجية التي دعمت حزب "نداء تونس" بشكل صريح فرنسا ممثلة في رئيسها ماكرون الذي صرح في عدة مناسبات دعم بلاده للرئيس قايد السبسي، وكان يرى في هذا الدعم دعمًا للحقوق والحريات الفردية وحقوق المرأة.

3."نداء تونس" وحقوق المرأة والحقوق الفردية

ركز حزب "نداء تونس" في حملته الانتخابية على استمالة النساء من خلال استغلال مخاوفهن على المكاسب التي تتمتع بها المرأة في تونس، فخلال فترة كتابة الدستور الجديد للجمهورية التونسية اقترح أعضاء عن "حركة النهضة" في المجلس التأسيسي استبدال عبارة "مساوية للرجل" بـ "مكملة له" مما أثار المخاوف على ترسانة الحقوق والحريات التي كفلها الدستور القديم وكذلك مجلة الأحوال الشخصية.

استعمل السبسي أيضًا ورقة حقوق المرأة ليشتّت الرأي العام التونسي الغاضب إثر تمرير قانون المصالحة مع رموز الفساد في النظام السابق، ففي سبتمبر/أيلول سنة 2017 صادق مجلس النواب على هذا القانون الذي تم اقتراحه من طرف رئاسة الجمهورية.وبعد يوم من المصادقة على هذا القانون، انتهز السبسي الفرصة لإعلان قانون السماح للمرأة التونسية بالزواج من غير المسلم.

وبنفس الطريقة، أقرّت الحكومة مشروع قانون المساواة في الإرث بعد يوم واحد من إضراب عام لموظفي القطاع العمومي احتجاجًا على تجميد الأجور.

بمناسبة العيد الوطني للمرأة في 13 اوت/اغسطس2017 تم تكوين لجنة الحقوق الفردية والمساواة بأمر من رئيس الجمهورية وصاغت هذه اللجنة تقريرًا فيه جملة من التوصيات خلال عام، وقد تكوّنت هذه اللجنة من أساتذة قانون وعلماء دين وناشطين حقوقيين.

من بين هذه المقترحات إلغاء عقوبة المثلية للراشدين واعتبار أي علاقة من قبيل الحريات الفردية، والدولة مطالبة فقط بحماية هذه الحريات. كما دعا التقرير إلى إلغاء مفهوم رئاسة العائلة وتعديل أحكام الحضانة واقترح إلغاء التمييز بين الأبناء الشرعيين والأبناء الطبيعيين وكذلك طالب بمنح الأم الحق في إسناد لقبها لأطفالها، ولعل التوصية التي حصلت على الاهتمام الواسع وتبناها رئيس الجمهورية فيما بعد هي مسألة المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة، وتقدمت رئاسة الجمهورية بمقترح مشروع قانون إلى مجلس النواب في هذا الغرض للتصويت عليه.

[8] مقال في جريدة المغرب العربي بعنوان تحالف النهضة والنداء البحث عن الحماية من أزمة الخليج والحرب على الفساد https://bit.ly/2Xw5cBu

ثالثًا تحالف اليمينين الديني والعلماني

1 . أسباب التحالف

بعد اغتيال شكري بلعيد توجّهت أصابع الاتهام للإسلاميين ولحركة النهضة خاصّةً باعتبار مسؤوليتها المعنوية بما أنها تمثل السلطة الحاكمة، وبعد اغتيال محمد البراهمي زادت عزلة "حركة النهضة" الأمر الذي دفعها إلى قبول شروط المعارضة، واستقالت الحكومة وسادت فكرة السعي لإيجاد حل سلمي بين جميع الأطراف وتتمثل أسس التوافق بين العليا تبين والإسلاميين في تونس في المصالح الحزبية.

انتهت حالة الاستقطاب الثنائي التي سادت في الساحة السياسية في تونس، إذ حسمت الانتخابات البرلمانية والرئاسية ذلك الصراع بفوز "نداء تونس" بأغلبية المقاعد في مجلس نواب الشعب ثم بفوز الباجي قائد السبسي برئاسة الجمهورية، وقد طمأن العلمانية بأنه لن يتحالف مع الإسلاميين.

من جهتها اختارت "حركة النهضة" الحياد في الانتخابات الرئاسية، ولم تدعم أيًّا من المرشحين منصف المرزوقي، وباجي قايد السبسي الذي فاز بها بحصوله على 55.68% من الأصوات.

شاركت "حركة النهضة" إلى جانب "نداء تونس" في الحكومة التي شكّلها الحبيب الصيد وأعلن عنها يوم 2 شباط/ فبراير 2015.

شكّل المؤتمر العاشر للحركة الذي انعقد في أواخر أيار/ مايو 2016 منعطفًا نوعيًّا في مسارها الفكري والسياسي، حيث قرر مجلس شورى النهضة فصل العمل السياسي للحزب عن الأنشطة الدعوية، وأكد الغنوشي أن "النهضة" تحولت إلى حزب يعمل في الحقل السياسي فقط، تاركةً الشأن الدعوي للجمعيات المدنية.[9]

يرى بعض المحللين أن توافق العلمانيين والإسلاميين في تونس لم يكن نتيجة قصد سابق عن الطرفين وإنما جاء لاعتبارات موضوعية فرض على كلا الطرفين التفاوض ثم التوافق كاختيار لا مفر منه إذ لم يستطع أي طرف منهما إزاحة الطرف الآخر من خلال استخدام مؤسسات الدولة. وهناك من يعتبر أن هذا التوافق مرحلي فقط بل هو مجرد تصالح مؤقت براغماتي بينهما.

أما زعيم "حركة النهضة" راشد الغنوشي فقال في حوار له في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 أن "حزبه مستعد لحكومة ائتلاف تضم خصومه العلمانيين بهدف غرس أول بذور الديمقراطية."[10]"فالوفاق بين الإسلاميين والعلمانيين هو الذي أنقذ تونس وحتى بعد الانتخابات لن تكون الديمقراطية مستقرة بل هي ديمقراطية انتقالية تحتاج حكومة وحدة وطنية تعالج عديد التحديات في ظل الوضع الإقليمي المضطرب."[11]

[9] أعمال مجلس الشورى لحركة النهضة مايو 2016، https://bit.ly/34jXMlA

[10] موقع باب بنات حوار مع راشد الغنوشي، https://bit.ly/2FsO1qi

[11] المصدر السابق

ومن أهم نتائج التوافق بين الإسلاميين والعلمانيين كذلك ميلاد دستور توافقي جديد وشراكته في الحكم بين التيار العلماني والتيار الإسلامي وتجدر الإشارة أن الجبهة الشعبية وهي ائتلاف أحزاب يسارية لم تشارك في الحكومة بل فضلت البقاء في صف المعارضة وهي التي فقدت اثنين من مناضليها في أكبر عمليتي عنف سياسي شهدتها تونس: اغتيال شكري بلعيد وتلاه اغتيال محمد البراهمي لم يغير من موقف الجبهة الشعبية التي حافظت على موقعها في المعارضة بعد سنتين من عمليتي الاغتيال.

يرى الملاحظون أن توافق العلمانيين والإسلاميين في تونس قد نجح إلى حد بعيد وساعد تونس على تحقيق خطوة هامة في مسار الانتقال الديمقراطي السلمي مقارنة بدول الجوار التي عرفت انتكاسات لثوراتها وانحرافات كبيرة للديمقراطية.

2. دور المجتمع المدني في عملية الحوار الوطني والتوافق

لا يمكن أن نتكلم عن توافق الإسلاميين والعلمانيين في تونس من دون إبراز دور المجتمع المدني في تحالف العلمانيين والإسلاميين، إذ أن مختلف تنظيمات المجتمع المدني في تونس لم تنخرط في دوامة الاستقطاب السياسي، فلولا دور الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الأعراف والهيأة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في المبادرة التي قادها هذا الرباعي لدعاية الحوار الوطني والخروج بدستور توافقي وتحديد موعد الانتخابات لما حصل التوافق ولا تمّ التوصل إلى كل هذه المخرجات التي ساهمت في خروج البلاد حينها من أزمة كبرى.

كان للحوار الوطني في تونس الذي تكلل بالنجاح الدور الأساسي في الخروج بالبلاد من أزمتها السياسية وتعيين حكومة كفاءات وطنية.

3. نتائج التوافق

إن الأزمة السياسية في تونس لم تنتهِ بمجرد توافق أطراف الحوار على اسم رئيس جديد للحكومة، وبالإضافة أنه لا يمكن بالتأكيد تجاوز كل الصعوبات والاختلافات بين أطراف النزاع فقط من خلال تنفيذ بقية بنود خارطة الطريق مثل تشكيل الحكومة، ولكن من المهم أن نشير إلى أن هناك توافقات حصلت في المجلس التأسيسي قبل انتهاء الجولة الأولى من الحوار تتمثل في الاتفاق على موعد المصادقة على الدستور في 14 كانون الثاني/ يناير 2014 وكذلك تحديد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتاريخ إرساء المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية (التي ما زالت حتى الآن مجرد حبر على ورق ولم يتم انتخاب أعضائها).

من مآلات الحوار الوطني أيضًا على المستوى السياسي أن أحزاب "الوسط" قد اتسعت رقعتها في المشهد السياسي التونسي، فقد دخلت "حركة النهضة" إلى الحوار مقابل المعارضة مجتمعةً في "جبهة الإنقاذ"، وبخروجها من الجولة الأولى كان معها مجموعة من الأحزاب التي كان لها دور في التصويت لمهدي جمعة، ما يعني أن هذه الأحزاب على اختلاف مرجعياتها الفكرية، مهيأة لتحالفات جديدة فيما بينها مما قد يؤدي إلى تغير في المشهد السياسي التونسي بفعل وجود قوى وتحالفات وائتلافات حزبية جديدة. كان من نتائج الحوار الوطني إقرار مشهد حزبي جديد يتّسم بعزل الأحزاب المتطرفة سواءً من اليمين أو من اليسار.

يبرز هذا التوافق أيضًا من خلال مواقف الحزبين من بعض المسائل لعلّ أهمها المنوال الاقتصادي المتّبع، فقد أثبت الحزبان بعد فوزهما في الانتخابات عجزهما عن استيعاب العدد الهائل من المعطّلين عن العمل وعدم قدرتهما تحقيق نموّ يفوق نسبة 5٪ بالإضافة إلى تكريس التفاوت بين الجهات وحرمان الأفراد خاصة في الجهات الداخلية من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية فلم يحدث أي تغيير في البرامج الاقتصادية التي تم تقديمها أثناء الحملات الانتخابية سواءً عام2011 أو 2012، ممّا يعني تواصل اعتماد ذات الخيارات الاقتصادية النيوليبرالية وبالتالي اعتماد ذات المنوال التنموي الذي أثبت فشله في تحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي لكل التونسيين في كل الجهات.

يختلف الحزبان في رؤيتهما للمسائل المتعلقة بحقوق المرأة خاصةً مسألة المساواة في الميراث التي طرحت جدلاً كبيرًا في تونس بين أنصار "النداء" وأتباع "النهضة" وكذلك حقوق الأقليات خاصةً الجنسية منها.

المشهد الحزبي التونسي اليوم أصبح أكثر تفككًا وتشتتًا بإنشاء رئيس الحكومة "حزب تحيا تونس" الذي يضم عديد الوجوه التي كانت تنشط في حزب "النداء" بالإضافة إلى تكوين نبيل القروي مالك قناة "نسمة" حزبًا جديدًا تحت مسمى "قلب تونس".

في المقابل، تشهد "الجبهة الشعبية" في هذه الفترة صراعًا بين جهتين تعتبر كل واحدة منهما أنها الوريث الوحيد والشرعي للشهداء البراهمي وبلعيد. تأجج الصراع بسبب الترشحات للانتخابات الرئاسية وتفاقم بعد استقالات نواب من الكتلة البرلمانية للجبهة.

وفي حوار تلفزيوني مع النائب المستقيل أيمن العلوي عبّر عن هذا الصراع بقوله إنه توجد رؤيتان متباعدتان "بين طرف مصرّ وراغب في التغيير وآخر يريد الإبقاء على الحال كما هو"، موضحًا أنه من بين المسائل التي طرحت محور هيكلة الجبهة الشعبية والتداول على المسؤوليات وتغيير الناطق الرسمي باسمها ومسألة عقد الندوة الوطنية الرابعة[12].

وما زالت الأزمة مستمرة إلى اليوم وصار هناك صراع حتى على اسم وشعار الجبهة، فكل طرف يقرّ بأحقيته من الطرف الآخر. إن تشتت اليسار خلال فترة الانتخابات الأولى كان سببًا أيضًا ساهم في صعود اليمين بشقّيه، ولم يستوعب اليسار التونسي بعد هذا الدرس، بل نراه ممعنًا في الانقسامات والصراعات لأسباب زعاماتيه حول من سيترشح للرئاسة وهو ما ينأ به بعيدًا عن مشاكل الشعب وهمومه الاقتصادية والاجتماعية بالأساس، فنرى اليوم مثلاً ثلاثة مرشّحين للانتخابات الرئاسية ذوي توجهات فكرية يسارية هم حمة الهمامي عن تحالف الجبهة الشعبية ومنجي الرحوي عن حزب الجبهة الشعبية وعبيد البريكي النقابي السابق عن حزب تونس إلى الأمام.

ولم تفلح كل محاولات الأطراف اليسارية لتجميع شمل اليسار مجددًا والاصطفاف مؤقّتًا خلف مرشّح واحد في الانتخابات الرئاسية لتفادي التشتّت الذي لا يخدم سوى الخصوم من اليمين خاصة الإسلاميون ومن اليمين الشعبوي كذلك المتمثل اليوم في بعض رموز الفساد مثل رجل الأعمال نبيل القروي.

[12] مقال بموقع الترا تونس بعنوان لا ممثل قانوني للجبهة الشعبية
https://bit.ly/2NHYcMz

لقد تخلت الجبهة عن الجانب الفكري والإيديولوجي وتفرغت إلى التكتيكات والتحالفات الانتخابية ولكنها لم تكسب شيئًا من تلك التجربة. "بدأت الدعوة لذلك منذ 2011 مثلاً عبر كتاب الأستاذ بكّار غريب "Pour unerefondation de la gauche tunisienne"، أين طرح ضرورة تجاوز المقولات الإيديولوجية والانخراط في اللعبة السياسية لتقديم مشروع بديل اجتماعي ديمقراطي يدافع عنه في الانتخابات"[13].

على الرّغم من انخراط الجبهة في مسار الانتقال الديمقراطي إلا أن خطابها ظل منعزلاً عن الشعب، بل ويمكن القول إنه خطاب متعالٍ لم يلتحم بالشعب وهمومه ومشاغله، كما أن النتيجة هي أنه لم "يتغيّر ميزان القوى قيد أنملة لصالح المُضطهدين وأُفرغت أحزاب اليسار من مناضليها (وتكتيك الجبهات الذي يقلّص مجال الديمقراطية الداخلية حتمًا من الأسباب الرئيسية) وفي الأخير تفككت جميع الجبهات"[14].

ربما هي فرصة تتاح مجددًا لكل قوى اليسار التي كانت متحزّبة والتي بقيت خارج إطار "الجبهة الشعبية" للتفكير وإعادة التفكير في مصير اليسار في تونس والتأسيس لإطار جديد لهذا الفكر لتجاوز الإحباط العام الذي يشعر به الشباب الذي ثار من أجل أحلام يسارية كالكرامة والسيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية.

رابعًا اليمين التونسي وقضايا المنطقة العربية

1.الموقف من القضية الفلسطينية ومن التطبيع

عبّرت "حركة النهضة" أو "حركة الاتجاه الإسلامي" سابقًا ما قبل الثورة في أكثر من مناسبة عن مساندتها المطلقة للقضية الفلسطينية التي تعتبرها "قضية مركزية للأمة" بل وطالبت بقطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق مكتب التنسيق بين تونس والكيان الصهيوني.

إثر فوز "حركة النهضة" في انتخابات المجلس التأسيسي عيّنت في حكومتها خميس الجهيناوي ككاتب دولة لدى وزير الخارجية وقد سبق له أن كان رئيسًا لمكتب تونس في تل أبيب بين سنوات 1996و2000، وقد أثار هذا التعيين جدلاً كبيرًا وقامت المعارضة بحملة ضده ولكن لم تتمّ إقالته بل تمّت ترقيته لمنصب وزير الخارجية عام2016 في حكومة "نداء تونس" وهو يشغل حتى اليوم هذا المنصب.

كما أدلى راشد الغنوشي بتصريح لإذاعة "صوت إسرائيل" على هامش منتدى دافوس العالمي يوم الجمعة 27كانون الثاني/ يناير 2012تحدث فيه عن العلاقة الفلسطينية –الإسرائيلية قائلاً إن "على الفلسطينيين أن يقرروا بأنفسهم بشأن طبيعة علاقاتهم مع إسرائيل"، مؤكدًا "أن الحركات الإسلامية ستتصرف بموجب القرار الفلسطيني[15]."

---

[13] وليد بسباس مقال من اجل استرجاع فكرة اليسار بعد انهيار الجبهة الشعبية في موقع نواة، https://bit.ly/30yTnZE

[14] المصدر السابق

[15] موقع النواة مقال بعنوان إسلاميو تونس والمغرب والتطبيع مع إسرائيل الجزء الأول صادر بتاريخ 30 كانون الثاني/ يناير 2012، https://bit.ly/2wpx3oh

هناك توجه عام للتطبيع مع الكيان ابتداءً بحكومة النهضة مرورًا بحكومة "النداء" وصولاً إلى حكومة اليوم. ووصل الأمر إلى تعيين وزير مطبع، وهو "روني الطرابلسي" وزير السياحة اليوم، وقد نشرت قناة الميادين حوارًا تلفزيونيًّا تم تمريره في قناة تتبع الكيان يظهر فيه سوّاح صهاينة في تونس يمجّدون دولة الكيان ويهتفون بحياة تونس وحياة الكيان، وتمّ تمرير هذا التقرير في منتصف شهر جوان الجاري. وأثارالتقرير ردود فعل واسعة ندّدت به، وقامت "اللجنة التونسية للمقاطعة ومناهضة التطبيع" بتظاهرات ضد وزير السياحة الذي رد في إذاعة تونسية أن الموضوع غير صحيح وأن ترجمة الفيديو من العبرية إلى العربية غير دقيقة.

من جهة أخرى تم تأجيل النظر في قانون كانت تقدمت به كتلة في البرلمان التونسي ذات مرجعية قومية ناصرية وهو القانون الذي يجرّم التطبيع وهي المرة الثانية التي يتم فيها تأجيل النظر في مشروع هذا القانون.[16]

2 اليمين التونسي والإرهاب

خلال الثلاث سنوات الأولى من حكم حركة النهضة استطاع المتشددون الإسلاميون بسط سيطرتهم على عدد هام من المساجد، وقد أحصت وزارة الشؤون الدينية 149 جامعًا ومسجدًا مستولى عليها استيلاءً كليًّا وخارجة عن سيطرة الوزارة من حيث الإطار المسجدي والخطاب الديني وتستغلّها أطراف متشددة.

وقد ظهر تباين في صفوف الحكومة التونسية بزعامة "حركة النهضة" حول هذا العنف المتصاعد ولكن لعدة أسباب إيديولوجية وسياسية، إذ سعت قيادة النهضة السياسية إلى استمالة السلفيين لغاية كسب دعمهم ومساندتهم في الانتخابات. وبسبب كون "حركة النهضة" حركة إسلامية تعرّضت للاضطهاد على مدى سنوات فمن الصعب أن تمارس الاضطهاد على إسلاميين آخرين، وفي هذ الإطار اعتبر الكثيرون من الحزب أن الجهاديين والسلفيين كشباب متمردين لا بد من محاورتهم والتعامل معهم.

لقد تكوّنت في تلك الفترة عشرات الجمعيات السّلفيّة التي حصلت على رخصتها القانونية في عهد حكومة حمادي الجبالي أمين عام "حركة النّهضة الإسلامية"، الذي تم، خلال فترة توليه رئاسة الحكومة، الاعتراف بثلاثة أحزاب سلفية هي "جبهة الإصلاح" و"حزب الرّحمة" و"حزب الأصالة"، بالإضافة إلى حزب إسلامي متشدد هو "حزب التّحرير"، وأخيرًا السماح لتنظيمات متشددة مثل تنظيم "أنصار الشّريعة" بإنشاء خيم دعوية وعقد لقاءات ومؤتمرات واستضافة شيوخ وهّابيين من مصر ومن الخليج.

شهدت تونس في تلك المرحلة موجات تسفير للشباب التونسي إلى بؤر التوتر خاصة في سوريا ومن بعدها ليبيا للانضمام الى الجماعات الإرهابية.

وفيما يخص علاقة الحزبين بالإرهاب في المنطقة العربية فتجدر الإشارة إلى أن هناك عدد كبير من الشباب التونسيين في بؤر التوتر خاصة في ليبيا وسوريا، وقد وقع جدل سياسي حول عودتهم إلى تونس أو عدم استقبالهم وراجت أخبار مفادها أن هناك أطرافًا سياسيةً تريد سن قانون للعفو عنهم لإدماجهم في المجتمع، وفي هذا الإطار صرّح الرئيس السبسي للتلفزة

[16] قناة الميادين هل تفرض تونس قانون تجريم التطبيع أم ستتكرر زيارات الإسرائيليين لها، https://bit.ly/2J2Pjte

الوطنية: "لا تسامح ولا عفو ولا قانون توبة، فقط قانون الإرهاب سيطبّق على الإرهابيين إن عادوا إلى تونس، وهذه مسألة نهائيّة لا تراجع فيها".

لقد عرفت تونس سنوات صعبة وظروفًا أمنية حرجة وإضرابات متعددة وأحداثًا إرهابية كثيرة، ولا تزال إلى اليوم مجموعات إرهابية متحصنة بجبل الشعانبي في ولاية القصرين الذي تم إعلانه منطقة عسكرية مغلقة وقتل فيه مؤخرًا رعاة اتهمهم الإرهابيون بنقل معلومات لأعوان الأمن وبالتالي فالمعركة مع خطر الإرهاب لم تكتمل بعد.[17]

3. الموقف من الثورات العربية والتحولات في المنطقة

مثلت الثورة في سوريا أهم المحطات التي تسببت بجدل كبير بين مؤيد ومعارض. وتُعتبر "حركة النهضة" من المؤيدين للثورة في بداية الحراك، وقد استضافت تونس فترة حكم "الترويكا" ما سمي بـ"مؤتمر أصدقاء سوريا"، الذي دعم المعارضة المسلحة المدعومة من الإخوان وقطر، وسحب الاعتراف بشرعية النظام السوري، ولكن هذا الموقف تغير مؤخرًا إذ أصدرت "حركة النهضة" بيانًا أعربت فيه تأييدها عقد مصالحة شاملة في سوريا "تضع حدًّا للتقاتل وما نتج عنه من مآسٍ إنسانية، بما يعيد لسوريا مكانتها الطبيعية في المنظمات الدولية والعربية"[18].

وتقف "حركة النهضة" اليوم أمام عودة العلاقات الدبلوماسية بين تونس وسوريا، وهناك من يرى أن هناك اعتبارات أخرى تحول دون عودة العلاقات أهمها إمكانية فتح ملف تسفير الشباب التونسي للقتال في سوريا، وبالتالي فإنه سيتعرض إلى ملف شائك ومعقد "في دعم الإرهاب من طرف شخصيات بارزة في الحركة، ستكون تحت طائلة المساءلة والمحاكمة، إذا ثبت تورطها في الإشراف على شبكات تسفير الشباب التونسي، للقتال في سوريا، عبر وسائط وهميّة، كجمعيات خيرية، أو نحوها من الجمعيات التي عملت سنوات 2011 و2012 و2013."[19]

أما في ما يخص الموقف من الحراك الجزائري اليوم، فقد قال أحد قيادات حركة النهضة وهو سيد الفرجاني، في حديثٍ صحافي إن "العلاقة مع الجزائر موضوع استراتيجي لا يمكن التقليل من أهميته، وأن حركة النهضة على الرغم من علاقاتها الإيجابية مع النظام الجزائري، والصداقة التي قامت بين بوتفليقة والغنوشي، إلا أنها تدرك أن الجزائر تعتبر من أكثر الدول ذات التأثير المباشر على الأمن القومي التونسي. كما تدرك أيضًا أن الجزائريين لا يسمحون بأن تصبح تونس مصدر تهديد لبلدهم، ولهذا هم حريصون على دعم استقرار تونس ومناعتها".[20] أما نداء تونس فمن الممكن تبيّن موقفه من خلال ما قاله الرئيس الباجي قائد السبسي بعد بداية الحراك وتحديدًا بعد ثلاثة أيام من بدء احتجاجات الجزائر، في 25 شباط/ فبراير 2019 في جنيف أن من حق الشعب الجزائري "أن يعبّر مثلما يشاء وأن يختار حكامه بحرية"، مضيفًا أن ما يحصل في الجزائر "شأن خاص ونحن لا نقدم دروسًا للآخرين".[21]

---

[17] موقع رئاسة الجمهورية التونسية، https://bit.ly/2FOSS5q

[18] مقال بعنوان بعد ان أفتت بالجهاد في سوريا النهضة تتراجع، https://bit.ly/2Lzx1mb

[19] موقع قناة الميادين مقال بعنوان حركة النهضة وخلفيات بيانها من أجل سوريا https://bit.ly/2YtBbzH

[20] صلاح الدين الجورشي مقال بعنوان حركة النهضة والجزائر في مرحلة ما بعد بوتفليقة https://bit.ly/33NWRtt

[21] موقع ميدل ايست مقال بعنوان حراك الجزائر يثير قلقا في تونس صادر بتاريخ 2019/03/10 https://bit.ly/2KU2a1D

الخاتمة

على الرغم من الاختلافات العديدة بين حزب "نداء تونس" اليميني الحداثي وحزب "حركة النهضة" اليميني الديني فإن أوجه التشابه بينها عديدة، خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتنموي المعتمد من قبل الحزبين والذي أدى الى انهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم تحسنها بتاتًا بعد ثمانية أعوام من الثورة. صعد اليمين باتجاهيه في تونس بسبب ظروف داخلية ومعطيات خارجية معينة بالإضافة إلى مساهمة تشتت اليسار في هذا الصعود وتواصل هذا النفوذ إلى اليوم وربما تواصله في ظل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة.

لم يبقَ هذا الصعود بمنأى عن مختلف التطورات والتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية، بل إن التحالفات الإقليمية والدولية كان لها أيضًا تأثير على السياسة في تونس وعلى التحالفات بين مختلف الأحزاب خاصةً في مسالة التوافق الذي حصل برعاية فرنسية أمريكية بين "نداء تونس" و"حزب النهضة". تعرف هذه الفترة تحضيرًا واسعًا لانتخابات عام2019، ولا يسعنا إلا أن نطرح تساؤلاً حول إمكانية وجود مستقبل لليسار خاصة في ظل الأزمة التي عصفت خلال الشهر الجاري بالجبهة الشعبية التي انقسمت إلى حزبين لكلّ منهما مرشح للانتخابات الرئاسية.

سيخوض حزب "نداء تونس"، من جهته، الانتخابات بشقّين بعد انقسامه إلى شقٍّ موالٍ لابن رئيس الجمهورية، حافظ قايد السبسي، وشق بقيادة سفيان طوبال. وقد حصل التفكك بسبب خلافات حادة حول تركيبة الهياكل السياسية التي ستقود الحزب قبل أشهر قليلة من إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في البلاد.

تعرف الساحة السياسية التونسية اليوم أزمات وصراعات داخل أغلب الأحزاب الكبرى، ما أدى إلى تفتت هذه الأحزاب وتأسيس أحزاب جديدة من رحم الأحزاب الكبرى لعلّ أهمها "تحيا تونس" بقيادة رئيس الحكومة يوسف الشاهد بعد خلافه مع رئاسة الجمهورية. وقد ارتفع عدد الأحزاب السياسية القانونية في تونس إلى 219 حزبًا في فترة تعتبر حساسة خاصةً بعد وفاة رئيس الجمهورية يوم 25 تموز/ يوليو الجاري وتقديم الانتخابات الرئاسية على الانتخابات التشريعية والذي سيكون له تأثير مباشر على المشهد السياسي والخارطة السياسية في تونس وستتبلور ملامحه بعد هذه الانتخابات الهامة.